Arab Journal for Security Studies 2020; Volume 36 Issue (1), 1-14

Naif Arab University for Security Sciences

Arab Journal for Security Studies

المجلة العربية للدراسات الأمنية

https://nauss.edu.sa

https://journals.nauss.edu.sa/index.php/ajss

AJSS

The Skills and Level of Performance of Public Security Officers and their Impact on the Containment of the Civil Movement in Jordanian Society

المهارات ومستوى الأداء لرجال الأمن العام وأثرها في احتواء الحراك الشعبي في المجتمع الأردني

رامي عبد الحميد الجبور[1]*، محمّد حسني أبو ملحم[1]، يوسف محمد الشرمان[1]، عايد عواد الوريكات[2]

[1] قسم العلوم الاجتماعية، كلية عجلون الجامعية، جامعة البلقاء التطبيقية، الأردن

[2] قسم علم الاجتماع، الجامعة الأردنية، الأردن

Rami A. Aljbour[1]* Mohammad Husni Abumelhim[1], Yousef Al-Shurman[1], Ayed Wrykaat[2]

[1] Department of Social Sciences, Ajloun University College, Al-Balqa Applied University, Jordan

[2] Sociology Department, University of Jordan, Jordan

Received 13 May. 2019; Accepted 21 Jan. 2020; Available Online 15 Jun. 2020

Abstract

This study aimed to identify the skills and level of performance of public security officers and their role in the containment of the civil movement in Jordanian society. It also highlighted their relationship to preventing the aggravation of this movement before reaching the stage of violence that threatens the stability of the society. To achieve the objective of the study, a random sample was extracted. It consisted of (359) persons who participated in the civil movement in the center of Amman (Alhussaini Mosque area). Participants were taken from different Jordanian governorates. The questionnaire was used as a tool to collect field data. Moreover, the study adopted the social survey methodology using random sampling to collect and analyze data using descriptive and indicative statistical methods. Such methods included ANOVA (one-way analysis of variance) and multiple regression analysis. The findings of the study showed that the level of skills of the security officers in dealing with the civil movement achieved a medium degree with a general average of (3.29), and that there is a statistically significant effect of these skills in preventing the aggravation of the civil movement. The findings also showed that the level of perfor-

Keywords: *Security Studies, Skills, Level of Performance, Public Security Officers, Popular Movement, Jordanian Society.*

المستخلص

هدفت الدراسة إلى التعرف على المهارات ومستوى الأداء لرجال الأمن العام ودورها في احتواء الحراك الشعبي في المجتمع الأردني، وعلاقتها بمنع تفاقم هذا الحراك ووصوله إلى مرحلة العنف الذي يهدد استقرار المجتمع، ولتحقيق هدف الدراسة تم سحب عينة عشوائية تكونت من (359) فردًا من المشاركين في الحراك الشعبي بالعاصمة «عمان»، وبالتحديد منطقة الجامع الحسيني في وسط المدينة، ومن المشاركين من مختلف المحافظات الأردنية، وقد تم استخدام الاستبانة كأداة لجمع البيانات الميدانية، واعتمدت الدراسة في منهجيتها على منهج المسح الاجتماعي بأسلوب العينة العشوائية لجمع البيانات وتحليلها باستخدام الأساليب الإحصائية الوصفية والاستدلالية، مثل: تحليل التباين الأحادي، وتحليل الانحدار المتعدد، وأظهرت النتائج أن مستوى توافر المهارات لدى رجال الأمن في التعامل مع الحراك الشعبي حصل على درجة متوسطة بمتوسط حسابي عام (3.29)، وأن هناك أثرًا ذا دلالة إحصائية لهذه المهارات في منع تفاقم الحراك الشعبي، وأظهرت النتائج أن مستوى

الكلمات المفتاحية: الدراسات الأمنية، المهارات، مستوى الأداء، رجال الأمن العام، الحراك الشعبي، المجتمع الأردني.

* Corresponding Author: Rami A. Aljbour

Email: rami.aljbour@bau.edu.jo

doi: 10.26735/VRDC5364

1319-1241© 2020. AJSS. This is an open access article, distributed under the terms of the Creative Commons, Attribution-NonCommercial License.

Production and hosting by NAUSS

أداء رجال الأمن للواجبات المنوطة بهم خلال الحراك الشعبي جاء بدرجة مرتفعة أيضًا، بمتوسط حسابي عام (3.52)، وأن هناك أثرًا ذا دلالة إحصائية لمستوى أداء رجال الأمن للواجبات المنوطة بهم لاحتواء الحراك الشعبي، وأوصت الدراسة بناءً على نتائجها بضرورة عقد دورات متخصصة لرجال الأمن في مجال المهارات اللازمة للتعامل مع الحراك الشعبي.

mance of the security officers related to the duties assigned to them during the civil movement was also of high degree, with a general average of (3.52). In addition, they showed a statistically significant effect of the level of performance of the duties assigned to the public security officers on the containment of the civil movement. Based on its findings, the study recommended holding specialized courses for the security officers in the area of necessary skills to deal with the civil movement.

1. المقدمة

تسعى الأجهزة الأمنية في معظم أنحاء العالم إلى إقامة علاقات تقوم على الاحترام المتبادل والتعاون البناء بينها وبين أفراد المجتمع، من أجل الحصول على تأييدهم ودعمهم لجهود هذه الأجهزة ودفعها إلى تقديم ما يسهم في تحقيق الأهداف التي تسعى إليها، واتبعت المؤسسة الأمنية الأردنية خطوات وإجراءات للتعامل مع الحراك الشعبي للحفاظ على الأمن متخوفين مما حصل في الدول العربية المجاورة من أحداث، جاءت نتيجة حرمان تلك الدول لشعوبها واتباعها سياسة أمنية تتسم بالعنف، ولقد امتلكت الحراكات في الدول المجاورة كما أشار (مطر وآخرون، 2011) أدوات وطرقًا للتعبير عن آرائها بحيث أصبحت الدولة غير قادرة على قمعها، ومن أبرز الأسلحة الفعالة الشبكة العنكبوتية والفيس بوك والهاتف الجوال وأجهزة التلفاز وغيرها.

مشكلة الدراسة

شهد المجتمع الأردني كغيره من المجتمعات العربية المجاورة العديد من الحراكات الشعبية؛ نتيجة الفقر والبطالة وارتفاع معدلات الفساد، وتولد وعي لدى المواطن الأردني بضرورة المطالبة بالإصلاح من خلال الحراكات الشعبية المستمرة ومحاكمة الفاسدين، إلا أن الإجراءات والسياسات الأمنية التي اتبعتها الدولة الأردنية أسهمت بشكل فاعل في احتواء الحراكات الشعبية وحال دون تطورها لتصل إلى مرحلة تهدد استقرار المجتمع بأكمله، كما حدث في الدول العربية المجاورة، وتتركز مشكلة الدراسة حول الإجابة عن ما يأتي «ما مستوى توافر المهارات ومستوى الأداء لرجال الأمن العام وأثرها في احتواء الحراك الشعبي في المجتمع الأردني؟».

فرضيات الدراسة:

- لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة $a < 0.05$ لتوافر المهارات لدى رجال الأمن لاحتواء الحراك الشعبي.
- لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة $a < 0.05$ لمستوى أداء رجال الأمن العام للواجبات المنوطة بهم لاحتواء الحراك الشعبي.
- لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة $a < 0.05$ بين متوسط إجابات أفراد الدراسة نحو مستوى توافر المهارات لدى رجال الأمن لاحتواء الحراك الشعبي تعزى للاختلاف في خصائصهم الديموغرافية والاجتماعية.
- لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة $a < 0.05$ بين متوسط إجابات أفراد الدراسة نحو مستوى أداء رجال الأمن للواجبات المنوطة بهم في احتواء الحراك الشعبي تعزى للاختلاف في خصائصهم الديموغرافية والاجتماعية.

أهداف الدراسة

وهدفت الدراسة الحالية إلى:

- التعرف على مستوى توافر المهارات لرجال الأمن في احتواء الحراك الشعبي.
- التعرف على مستوى أداء رجال الأمن للواجبات المنوطة بهم في احتواء الحراك الشعبي.
- الكشف عن الفروق في إجابات أفراد عينة الدراسة نحو توافر المهارات، ومستوى الأداء لرجال الأمن لأداء الواجبات المنوطة بهم في احتواء الحراك الشعبي التي تعزى للاختلاف في خصائصهم الديموغرافية والاجتماعية، والنتائج المترتبة على مشاركتهم في الحراك الشعبي.

أهمية الدراسة

تكمن أهمية الدراسة في الكشف عن مستوى المهارات ومستوى أداء رجال الأمن العام التي أسهمت بشكل رئيسي في احتواء الحراك الشعبي في المجتمع الأردني، أما عن خطورة الموضوع فإن الحراك الشعبي سيزداد في ظل الإجراءات القمعية، وبالتالي سيهدد استقرار المجتمع على غرار ما حدث في الدول العربية المجاورة.

2. الإطار النظري والدراسات السابقة

شهد المجتمع الأردني كغيره من المجتمعات العربية حمى الحراكات الشعبية التي تأثر بها؛ حيث تبين أن الدافع الأساسي للحراك الشعبي في

الأردن هو العوز والبطالة وما نتج عنهما من فقر، وكذلك الفساد، وذلك كما ورد في التقارير التي أعدها مركز الفينق للدراسات الاقتصادية والمعلوماتية لعام 2012م؛ حيث تبين أن عدد الاعتصامات التي حدثت في الأردن للأعوام (2010، 2011، 2012) كانت على التوالي (140، 829، 901)، وهذا الارتفاع المطرد في عدد الاحتجاجات يعتبر مؤشرًا إلى تفاقم المعاناة الاقتصادية والاجتماعية التي تمر بها البلاد (مركز الفينق للدراسات الاقتصادية والمعلوماتية، 2012)، وفي دراسة أعدها (المرصد العمالي الأردني، 2013)؛ أشار إلى أن عدد الاحتجاجات بلغت لشهر سبتمبر من عام 2013 حوالي (743) احتجاجًا، وكانت تطالب بزيادة الأجور، وتوفير فرص عمل، وتأسيس نقابات جديدة.

موجات الحراك الشعبي الأردني: شهد المجتمع الأردني العديد من الموجات كانت الأولى في إبريل عام 1989، وعرفت بـ(موجة المحروقات) وكانت نتيجة الاحتجاج على السياسة الاقتصادية المتمثلة في ارتفاع أسعار الوقود في ذلك الوقت وانخفاض قيمة الدينار الأردني، والموجة الثانية جاءت نتيجة ارتفاع أسعار الخبز في عام 1996، والموجة الثالثة وهي موجة الربيع العربي التي بدأت في الدول العربية المجاورة نتيجة سياسات القمع والاضطهاد وتفشي البطالة والفقر، ويعد هذا الحراك الأردني الأطول من حيث المدة الزمنية والأقل عنفًا، وامتاز بعدد من الخصائص وهي: وجود هذا الحراك في كل المحافظات الأردنية والمدن والقرى والبادية، وإجماع هذه الحراكات على المطالبة بإجراء عدد من الإصلاحات الإدارية والاجتماعية والاقتصادية، وقد استخدمت مديرية الأمن العام سياسة جديدة للتعامل مع الحراك الشعبي ومع المتظاهرين والمحتجين (حسن، 2012).

العلاقة بين المواطن ورجال الأمن العام: يعتبر جهاز الأمن بمثابة نقطة احتكاك بين الجمهور والسلطة التنفيذية؛ حيث يحافظ على المجتمع من الانهيار؛ ويجب أن يكون لدى الجمهور القناعة التامة بأن الأجهزة الأمنية ما هي إلا خادمة له وتراعي مصالحه وحقوق أفراده وواجباتهم تجاهه بتفويض منه، ومن ثم يقتضي هذا منه أن يتوافر لديه إحساس راسخ بأن الأمن مسؤولية مشتركة بينه وبين الأجهزة الأمنية، وهنالك العديد من المعايير المطلوب توافرها في سلوكيات وعمل رجل الأمن: منها الشخصية ويقصد بها الشخصية القوية المهيبة التي تدعو للاحترام أكثر من الخوف، وأن تكون شخصية حازمة غير مترددة وغير ضعيفة أمام الإغراءات، وأن تتسم شخصيته بضبط النفس وعدم الاندفاع، وأن يكون حليمًا وصبورًا وواسع الصدر ومتفتح الذهن، كما يطلب من رجل الأمن التفاعل مع الجمهور في كل قضاياه؛ وذلك حتى يلمس المواطن أن رجل الأمن هو صديقه الذي يجده بجانبه عندما يتعرض لمأزق أو موقف يحتاج إلى التعاضد والتأييد (الطراونة، 2008).

2. 1. النظريات المفسرة

تم تأطير هذه الدراسة نظريًّا بناءً على العديد من النظريات منها (نظرية الحرمان النسبي، نظرية السلوك الجمعي، نظرية توازن الضبط) وترى نظرية الحرمان النسبي أن الناس يضعون قيمة لكثير من الأشياء في حياتهم؛ مثل: المساواة، والأمن، والقوة، والمكانة الاجتماعية، والثروة، ويسعون إلى تحقيقها وعندما لا يستطيعون تحقيق ذلك يتولد لديهم شعور بعدم الرضا والغضب والعداء ضد النظام القائم، وهو ما يعرف بالحرمان النسبي (غير، 2004)، وفي معرض الحديث عن الحرمان النسبي أشار (الحوراني، 2012) في دراسته إلى إظهار العلاقة السببية بين الاستبعاد الاجتماعي والحراكات والمطالبات الشعبية من خلال إجراء تعديل على نظرية الحرمان النسبي التي أشارت إلى أن الحرمان هو أحد أسباب ودوافع الثورات الشعبية، ونجد أن الأفراد المشاركين في الحراكات الشعبية التي نشأت على الساحة الأردنية كانوا يطالبون بشكل مستمر بتحسين الأوضاع الاجتماعية ومحاربة الفقر والبطالة والفساد وارتفاع الأسعار التموينية واسترجاع مقدرات الوطن التي تم خصخصتها؛ لكونها قد ألحقت الضرر بأفراد الشعب.

أما عن نظرية السلوك الجمعي فيربط دور كايم السلوك الممارس من مجموعة أفراد، سواء بتنظيم سابق أم لا بالتقاليد الاجتماعية المتعارفة، ويسمى ذلك بالسلوك الجمعي، وهو تصرف الأفراد بشكل جماعي في مواقف غير واضحة كالمظاهرات العنيفة، وأعمال الشغب والتخريب، والإشاعات الخطيرة وحالات الفزع الجماعي وقت الكوارث الطبيعية، وأجمع غالبية علماء الاجتماع على أن هذا السلوك ـ السلوك الجمعي ـ يعتبر أحيانًا سلوكًا غير مستقر، ومن الصعب توقع نتائجه اللاحقة، ومن هنا يمكن القول: إن هذا السلوك يعتمد بشكل كبير على التفاعل الاجتماعي الذي يحدث بين الأفراد، ويعتبر أيضًا من الظواهر الاجتماعية المهمة التي يعاصرها الأفراد في حياتهم، وذلك لأن السلوك الجمعي يؤدي إلى تغيير اجتماعي ملموس في أغلب الأحيان، والثاني: أن هنالك شروطًا للسلوك الجمعي، فالدراسة العلمية لهذا السلوك من الناحية الاجتماعية والتعرف على أسباب العداء للنظام السياسي القائم، تساعد السلطة القائمة على إحباط أهدافه المعلنة، ولكن إذا كان الجهاز الأمني يستطيع ضبط واحتواء انفعال الأفراد وغضبهم؛ فإنه بذلك يقلل من احتمالات السلوك الجمعي والتأثيرات الاجتماعية المنبثقة

عنه، أما إذا لم يستطع الجهاز الأمني السيطرة على انفعال وغضب الأفراد نحو السلوك الجماعي؛ فإن احتمالية تحقيق أهداف هذا السلوك ستكون كبيرة وحتمية (سملسر، 1962)، وفي مجال تطبيق هذه النظرية على المظاهرات والحراكات الشعبية نجد أن السياسة الأمنية الأردنية استطاعت السيطرة على انفعال الأفراد وغضبهم، وبالتالي تم التقليل من تأثيرات السلوك الجمعي لهذه الحراكات وإن كانت نشأتها نتيجة الضغوط الاجتماعية كالفقر والبطالة والحرمان الذي يعاني منه أفراد المجتمع الأردني.

وأما نظرية توازن الضبط؛ فيرى تتل أن الضبط هو مقدار أو كمية الضبط التي تمارس على الأفراد مقابل كمية الضبط التي يخضعون لها، وهذه الكمية تعني عند تتل نسبة الضبط أو التحكم، فالأفراد في المجتمع يلجؤون إلى العنف عندما تكون هنالك زيادة في نسبة الضبط الممارس عليهم (رولاند؛ سيلرز، 2013).

2. 2. الدراسات السابقة

هنالك مجموعة من الدراسات التي تناولت الحراكات الشعبية عامة، منها دراسة (البداينة، 2014)؛ وعنوانها «اتجاهات الشباب الجامعي نحو دور العاملين في الأمن العام في التعامل مع الحراكات المطلبية في المجتمع الأردني»، وتوصلت إلى عدد من النتائج منها: أن الاتجاه العام لأفراد عينة الدراسة نحو أدوار الأمن العام في الحراكات المطلبية كان مرتفعًا، وكان الاتجاه العام لأفراد عينة الدراسة نحو إسهام الأمن العام في المحافظة على الأمن المجتمعي أثناء الحراكات المطلبية مرتفعًا، وكان الاتجاه العام لأفراد عينة الدراسة نحو درجة تعامل رجال الأمن العام خلال الحراكات المطلبية مرتفعًا، كما أجرى (بني سلامة، 2013) دراسة بعنوان «الحراك الشبابي الأردني في ظل الربيع العربي» خلصت إلى مجموعة من النتائج، أهمها: أن الأسباب الاقتصادية تعتبر الأكثر تأثيرًا في نشأة الحراك في الأردن، وكان الرأي الأغلب يدور حول الاستمرار في الحراك مستقبلًا، على الرغم من الضغوط الخارجية والداخلية لإنهائه، وبالنسبة للصعوبات التي تواجه الحراك الشبابي عامة فقد كانت بدرجة متوسطة متشابهة في درجتها مع الإنجازات التي حققها الحراك الشبابي، وأجرى أيضًا (مركز عدالة لدراسات حقوق الإنسان، 2012) دراسة بعنوان «اتجاهات الشباب الأردني نحو الإصلاح في ظل الربيع العربي»، هدفت إلى التعرف على دور فئة الشباب في عملية التغيير والتنمية، وفي بنية العديد من مؤسسات المجتمع المدني، واتجاهات الشباب نحو عملية الإصلاح والتغيير، ونظرتهم لدور وسائل التواصل الاجتماعي في ثورات الربيع العربي؛ حيث تبين أن الدافع الأساسي للحراك الشعبي في الأردن هو العوز والبطالة والفقر والفساد، كما أظهرت الدراسة أن 73% من فئة الشباب ليس لديهم مشاركات في الفعاليات والمسيرات التي تجري على المستوى المحلي، وأفاد ما نسبته 69% أن الفاعل لتحريك الشباب هو وسائل الاتصال المجتمعي، إضافة إلى وجود رضا من الشباب عن عملية الإصلاح وحرية التعبير في الأردن مقبولة، كما أجرى (الطناني،2010) دراسة بعنوان «مهارات رجال الشرطة في التعامل مع الجمهور وأثرها على فاعلية تقديم الخدمة الأمنية»، توصلت إلى أن أساليب تنمية هذه المهارات (الإنسانية والذاتية) متوافرة لديهم، وأنه لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية من وجهات نظر عينة الدراسة حول مهارات رجل الشرطة في أسلوب التعامل مع أفراد المجتمع وتقديم خدمة أمنية ذات فاعلية تعزى للحالة الاجتماعية، والتحصيل العلمي، وعدد سنوات العمل، ووجود فروق ذات دلالة إحصائية من وجهة نظر المستجيبين حول مهارات رجال الشرطة في التعامل مع الأفراد وفاعلية تقديم الخدمة الأمنية تعزى إلى (العمر، ومكان العمل).

2. 3. تعقيب على الدراسات السابقة

مع أن هنالك نقصًا في البحث العلمي، وفي الدراسات الميدانية ذات الطابع الإمبريقي حول موضوع الدراسة، فإن هذه الدراسة تنفرد عن سابقاتها بأنها الدراسة الأولى حسب رأي الباحثين التي تتناول المهارات ومستوى الأداء لرجال الأمن العام ودورها في احتواء الحراك الشعبي في المجتمع الأردني، وتمتاز أيضًا بأنها دراسة مسحية لأفراد الحراك الشعبي قد تقدم نتائج يمكن الاستفادة منها من قبل صانعي القرارات في السياسات الحكومية من أجل إيجاد آلية للتعامل مع الحراكات مستقبلًا.

3. منهجية الدراسة

تعتبر الدراسة من الدراسات الوصفية التحليلية، وذلك بناءً على طبيعتها، وكذلك الأهداف التي تسعى إلى تحقيقها، واعتمدت في منهجيتها على منهج المسح الاجتماعي بأسلوب العينة، لجمع البيانات وتحليلها باستخدام الأسلوب الإحصائي الوصفي والاستدلالي المناسب، من أجل الوصول إلى إجابات عن أسئلتها واختبار فرضياتها؛ بهدف توضيح دور المهارات ومستوى الأداء لرجال الأمن العام في احتواء الحراك الشعبي في المجتمع الأردني.

3. 1. مجتمع الدراسة وعينتها

تكون مجتمع الدراسة من جميع المشاركين في الحراك الشعبي الأردني من جميع محافظات المملكة، ويعتبر مجتمع الدراسة من المجتمعات الإحصائية التي من الصعب تحديد عددها بشكل دقيق، ويعود ذلك إلى وقت حدوث الحراك والعوامل المؤدية إلى تشكيله، حيث يقدر الباحثون عدد المشاركين بشكل شبه دائم في الحراكات الشعبية بـ(15000 ـ 20000) مواطن، ولاختيار أفراد عينة الدراسة بطريقة مناسبة فقد اعتمدت الدراسة على الاختيار بطريقة العينة العشوائية البسيطة من المشاركين في الحراك الشعبي في العاصمة «عمان» وبالتحديد في منطقة الجامع الحسيني في وسط المدينة، ومن المشاركين من مختلف المحافظات الأردنية، ولقد تم جمع البيانات من المشاركين خلال المسيرات الشعبية المقامة بعد صلاة الجمعة، وقد تم اختيار أفراد العينة بعد أن قام الباحثون بتوضيح طريقة الإجابة عن أسئلة الاستبانة، وأن تكون إجابتهم بمنتهى الجدية والموضوعية، وإعطاؤهم الحرية في المشاركة أو عدمها، حيث تمَّ توزيع (500) استبانة على مدار 6 أسابيع، وبعد إجراء عملية التطبيق وتعبئتها من المشاركين ومراجعتها تبين أن إجمالي الاستبانات الصالحة للتحليل (359) استبانة تشكل ما نسبته 71.8% من إجمالي الاستبانات التي تم توزيعها، وتعتبر نسبة مقبولة لأغراض الدراسة، وكان التوزيع النسبي لأفراد العينة حسب المحافظة على النحو التالي (العاصمة عمان 30.25%، الزرقاء 14.29%، البلقاء 10,08٪، مادبا 9.24%، إربد 7.56%، المفرق 7.56%، الكرك 6.72%، الطفيلة 7.56%، ومعان 6.72%.

3. 2. أداة الدراسة

تقوم الدراسة على استخدام الاستبانة كأداة رئيسة لجمع البيانات الميدانية من عينة الدراسة باعتبارها من أكثر الأدوات ملاءمة لهذا النوع من الدراسات، ولتحقيق الأهداف التي سعت الدراسة إليها وللإجابة عن أسئلتها أيضًا فقد اتبع في إعداد أداة الدراسة الأسس ذات الطابع العلمي في بنائها وإجراء اختبارات الصدق والثبات وفقًا للخطوات الإجرائية التالية:

بناء أداة الدراسة: تم تصميم أداة الدراسة «الاستبانة» بعد الاطلاع على الأدبيات والدراسات ذات الصلة؛ مثل: دراسة (بني سلامة، 2013)، ودراسة مركز عدالة لدراسات حقوق الإنسان (2012) عن اتجاهات الشباب الأردني نحو الإصلاح في ظل الربيع العربي، وأيضًا دراسة (حسني، 2012) بعنوان (الشاهد والشهيد: الإعلام الأردني في زمن الثورات والحراك) حول الحراكات الشعبية والعلاقة بين المواطن ورجل الأمن، بالإضافة إلى الاستفادة من آراء ذوي الخبرة، وتكونت الاستبانة من الأجزاء الرئيسة التالية:

الجزء الأول: الخصائص النوعية لأفراد عينة الدراسة، وتشمل البيانات الخصائص الديموغرافية والاجتماعية وهي: النوع، والعمر، والدخل الشهري للأسرة، والمستوى التعليمي، ومكان الإقامة، ومدى الاعتداء عليهم بالضرب من قبل رجال الأمن العام، وعدد مرات الاعتقال بسبب الاشتراك في الحراك الشعبي.

الجزء الثاني: يشتمل على بعدين رئيسين هما: البعد الأول: يتعلق بقياس مدى توافر المهارات لدى رجال الأمن العام في احتواء الحراك الشعبي، وقد شمل هذا البعد (10) فقرات، أما البعد الثاني: فيتعلق بقياس مستوى أداء رجال الأمن العام في القيام بالواجبات المنوطة بهم في احتواء الحراك الشعبي، وقد شمل هذا البعد (9) فقرات.

3. 3. الصدق والثبات

إجراءات الصدق: تم إجراء اختبارات الصدق للتأكد من مدى صدق الأداة «الاستبانة»، بمعنى التأكد من أنها سوف تقيس ما أعدت من أجله، وللتحقق من صدق الأداة تم إجراء اختبارات الصدق التالية:

. **صدق المحكمين:** تم عرض أداة الدراسة بشكلها الأولي على (7) من المحكمين من الأساتذة المتخصصين في علم الاجتماع والعلوم التربوية والعلوم السياسية من جامعة مؤتة والجامعات الأردنية، وطلب منهم تحكيم صلاحيتها من خلال مدى شمولية فقراتها، ومدى ملاءمتها للتطبيق، وبناءً على ذلك قام المحكمون بتدوين الملاحظات المتعلقة ببعض المفاهيم، وإعادة صياغة بعض الأسئلة والفقرات، وقام الباحثون بالأخذ بتلك الآراء وإجراء التعديلات المقترحة ضمن سياق الدراسة، على أن يتم اعتماد الفقرة للتطبيق بإجماع 80% من المحكمين.

. **صدق البناء:** وللتحقق من صدق أداة الدراسة تم تطبيق الاستبانة على عدد من المشاركين في الحراكات الشعبية من مجتمع الدراسة، ومن خارج عينتها، وتكونت من 45 مشاركًا في الحراك، وطلب منهم الإجابة عن فقرات الاستبانة، وبعد استعادتها تم التحقق من صدق البناء؛ وذلك بحساب معامل الارتباط Pearson بين الفقرات في كل بعد والدرجة الكلية له في المقاييس المستخدمة في الدراسة، وتبين ما يلي:

. أظهرت النتائج أن معاملات الارتباط للبعد الأول المتعلق «بقياس

مدى توافر المهارات لدى رجال الأمن العام في التعامل مع الحراك الشعبي» بين كل فقرة من فقرات هذا البعد مع الدرجة الكلية للبعد تتراوح بين 0.69 و0.34، وهي معاملات ارتباط دالة إحصائيًّا عند مستوى دلالة 0.01.

- أظهرت النتائج أن معاملات الارتباط للبعد الثاني المتعلق بـ«قياس مستوى أداء رجال الأمن العام في القيام بالواجبات المنوطة بهم خلال الحراك الشعبي» بين الدرجة الكلية للبعد تراوحت بين 0.77 و 0.50، وهي معاملات ارتباط دالة إحصائيًّا عند مستوى دلالة 0.01.

- أظهرت النتائج أن معامل الارتباط للبعد الأول المتعلق بـ«مدى توافر المهارات لدى رجال الأمن العام في احتواء الحراك الشعبي» كان 0.78، في حين أن معامل الارتباط للبعد الثاني المتعلق بمستوى أداء رجال الأمن العام في القيام بالواجبات المنوطة بهم خلال الحراك الشعبي كان 0.71، وهي معاملات ارتباط دالة إحصائيًّا عند مستوى دلالة 0.01.

- **إجراءات الثبات:** تم التحقق من الثبات للأداة؛ وذلك بهدف التحقق من ثبات وحدة المقياس والاعتماد عليها للحصول على بيانات تمثل الواقع تمثيلًا مناسبًا، والتوصل إلى النتائج نفسها كلما أعيدت عملية المقياس، وتم التحقق من ثبات الاستبانة من خلال حساب معامل ألفا كرونباخ Cronbach Alpha باستخدام برنامج الحزم الإحصائية الخاص بالعلوم الاجتماعية SPSS؛ حيث كان معامل الثبات ألفا كرونباخ Cronbach Alpha للبعد الأول 0.845، وللبعد الثاني 0.889 وللأداة ككل 0.901 ويتضح من ذلك تمتع المقياس بجميع أبعاده بدرجة مرتفعة من الثبات، وبناءً على نتائج الصدق والثبات وصدق المحكمين، فإنه يمكن تطبيق الأداة والاعتماد عليها في تطبيق الدراسة.

3. 4. الأساليب الإحصائية المستخدمة

صنفت إجابات فقرات الأبعاد في أداة الدراسة حسب مقياس ليكرت الخماسي (Likert) وحدد بخمس إجابات حسب أوزانها رقميًّا، وحسب درجة الموافقة على النحو التالي: البعد الأول (1 - مرتفعة جدًّا ويمثل 5 درجات، 2 - مرتفعة ويمثل 4 درجات، 3 - متوسطة ويمثل 3 درجات، 4 - منخفضة ويمثل درجتين، 5. منخفضة جدًّا ويمثل درجة واحدة)، أما البعد الثاني فقد حدد أيضًا بخمس إجابات حسب أوزانها رقميًّا وحسب درجة الموافقة على النحو التالي (1 - دائمًا ويمثل 5 درجات، 2 - أحيانًا ويمثل 4 درجات، 3 - غالبًا ويمثل 3 درجات، 4 - نادرًا ويمثل درجتين، 5 - أبدًا ويمثل درجة واحدة).

وعالجت الدراسة البيانات التي تم الحصول عليها من الدراسة الميدانية إحصائيًّا، باستخدام البرنامج الإحصائي للعلوم الاجتماعية SPSS؛ حيث تم استخدام مقياس الإحصاء الوصفي (Descriptive Statistic Measures) وذلك لوصف خصائص عينة الدراسة، اعتمادًا على التكرارات والنسب المئوية من أجل الإجابة عن أسئلتها، ومعرفة الأهمية النسبية لأبعاد الدراسة باستخدام المتوسطات الحسابية، والانحرافات المعيارية، بالإضافة إلى استخدام تحليل الانحدار المتعدد (Multiple Regression) لاختبار الفرضيات المتعلقة بالأثر، واستخدام تحليل التباين الأحادي (One Way ANOVA)، واستخدام اختبار ت (T-Test) للعينات المستقلة لتحديد معنوية الفروق بين المتوسطات، أما في الجانب الإحصائي فقد تم الاعتماد على اختبار شيفيه لاستخراج المقارنات البعدية.

معيار تفسير النتائج: لقد تم الاعتماد على المعيار الآتي لتفسير قيم المتوسطات الحسابية التي توصلت إليها الدراسة، وذلك على النحو التالي: الفقرات التي متوسطها الحسابي (3.5 فما فوق) تمثل دورًا مرتفعًا، أما العبارات التي تتراوح قيم المتوسط الحسابي لها بين 2.5 - 3.49 فإنها تمثل دورًا متوسطًا، وإذا كان المتوسط الحسابي للفقرات أقل من 2.49 فإنها تمثل دورًا منخفضًا.

4. نتائج الدراسة

4. 1. الخصائص الديموغرافية والاجتماعية للمشاركين في الحراكات الشعبية

من أجل التعرف على الخصائص الديموغرافية والاجتماعية تم إيجاد التكرارات والنسب المئوية.

4. 1. 1. الخصائص الديموغرافية

متغير النوع الاجتماعي: أظهرت النتائج أن نسبة الذكور من أفراد عينة الدراسة 90.1%، في حين أن نسبة الإناث كانت 9.9%، وهي نسب تعكس واقع التركيبة النوعية للحراك المجتمعي الأردني، حيث تشير التقارير الرسمية الخاصة بأعداد المشاركين في الحراك إلى زيادة أعداد الذكور عن الإناث، وهذا يتفق مع دراسة كل من (حسن، 2012)، و(البداينة، 2014) اللتين أشارتا إلى أن نسبة الذكور المشاركين في الحراكات الشعبية والحراكات المطلبية أعلى من نسبة الإناث.

متغير العمر: بينت النتائج أن الأفراد من عينة الدراسة كانوا من الفئة العمرية (40 - 31) وقد شكلت ما نسبته 29.1%،

أما الفئة العمرية (30 ـ 20) فقد شكلت ما نسبته 28.6%، ومن (50 ـ 41) ما نسبته 18.0%، وأكثر من 50 سنة ما نسبته 16,4%، ومن الأعمار أقل من 20 سنة ما نسبته 3,7%، وهي نسب تعكس أن فئة الشباب هم القائمون على الحراكات الشعبية، كما أشارت التقارير والدراسات الرسمية الصادرة.

متغير مستوى التعليم: أشارت النتائج إلى أن حملة درجة البكالوريوس هم الفئة الأكبر من أفراد عينة الدراسة؛ حيث شكلوا ما نسبته 48.7%، ومن حملة درجة الدبلوم بكلية المجتمع ما نسبته 24.4%، ومن المستوى التعليمي « ثانوي فأقل» ما نسبته 16.8%، ومن حملة شهادات الدراسات العليا ما نسبته 10.1%.

وفيما يتعلق بالخصائص الديموغرافية للمشاركين في الحراك الشعبي نلاحظ أن النسبة العظمى من أفراد عينة الدراسة هم من الفئة العمرية (40 ـ 31) ومن حملة درجة البكالوريوس، وهذا يعد مؤشرًا إلى أن فئة الشباب هم القائمون على الحراك؛ لكونهم من أكثر الفئات وعيًا في المجتمع، ولديهم المقدرة على استخدام وسائل التواصل الاجتماعي التي يتم من خلالها التنسيق لهذه الحراكات الشعبية، وتتفق الدراسة مع ما جاء به (مطر وآخرون، 2011)؛ حيث أشاروا إلى فاعلية فئة الشباب في الحراكات الشعبية، وأنهم من أكثر المشاركين في هذه الحراكات من خلال استخدامهم لوسائل التواصل الاجتماعي (الفيس بوك، والتويتر، والهواتف النقالة، والإنترنت).

4. 1. 2. الخصائص الاجتماعية

متغير مكان الإقامة: أوضحت النتائج أن سكان القرى من أفراد عينة الدراسة قد شكلوا الغالبية الكبرى بنسبة 37,0% ومن سكان المدن ما نسبته 26,9%، أما سكان المخيمات فبلغت نسبتهم 25,2%، ومن سكان البادية ما نسبته 10,9%، وهي نسب تعكس أن أبناء القرى يعانون الظروف الاقتصادية بشكل أكبر لعدم توزيع عوائد التنمية بين محافظات المملكة بشكل عادل.

متغير مستوى الدخل الشهري للأسرة: بينت النتائج أن نسبة أفراد عينة الدراسة الذين يقع دخلهم ضمن الفئة (500 ـ 300) دينار قد شكلوا النسبة الكبرى 48.5% ومن فئة الدخل أقل من 300 دينار ما نسبته 18.2%، ومن فئة الدخل (700 ـ 501) دينار ما نسبته 17.4%، ومن الفئة (أكثر من 700) ما نسبته 15.9%، وهي نسب تعكس أن الذين يعانون أوضاعًا مادية صعبة؛ نظرًا لتدني دخلهم الشهري هم الذين يشاركون بالحراكات الشعبية، وبالتالي تشير النتائج إلى أن الفئة الأكثر حرمانًا هم من أبناء القرى التي لا تحظى بتوزيع عادل في عوائد التنمية، إضافة إلى ضعف فرصهم في الحصول على الخدمات على جميع المستويات مقارنة بأبناء المدن، وتتفق هذه الدراسة مع ما أشار إليه (أرسطو، 1979) بأن الظلم وعدم المساواة هما سبب التمرد والعصيان في المجتمع، وأيضًا مع ما أشار إليه (غير، 2004) بأن الأفراد يسعون إلى تحقيق الكثير من الأشياء؛ مثل: المساواة، والأمن، والمكانة، والقوة، والثروة، وعندما لا يستطيعون تحقيق ذلك يتولد لديهم شعور بعدم الرضا والغضب ويبدؤون بالتجمع والحراك ضد الوضع القائم.

4. 2. النتائج المترتبة على المشاركة في الحراكات الشعبية

أولاً - من حيث مدى الاعتداء عليهم بالضرب من قبل رجال الأمن العام خلال الاشتراك في الحراك الشعبي

أشارت النتائج إلى أن الغالبية العظمى من أفراد عينة الدراسة لم يتم الاعتداء عليهم من قبل رجال الأمن العام خلال اشتراكهم في الحراك بنسبة 82.91%، بينما شكل أفراد عينة الدراسة الذين تم الاعتداء عليهم من قبل رجال الأمن العام خلال اشتراكهم في الحراك ما نسبته 17.09%، ويدل ذلك على الأسلوب الحضاري والسلمي الذي تعاملت به الأجهزة الأمنية مع المشاركين في الحراكات الشعبية، وتتطابق هذه النتائج مع ما جاءت به دراسة (حسن، 2012) التي أشار فيها إلى أن الاستجابة الشرطية كانت من خلال استخدام مديرية الأمن العام سياسة الأمن الناعم مع الحراك الشعبي بعيدًا عن استخدام القوة ضد الحراكيين، كما تتعارض نتائج الدراسة مع دراسة (بني سلامة، 2013) التي أشار فيها إلى أن تراجع الحراك الشعبي الأردني كان نتيجة تعامل رجال الأمن بشكل عنيف مع الحراكيين.

ثانياً - من حيث عدد مرات الاعتقال بسبب الاشتراك في الحراك الشعبي

أظهرت النتائج أن النسبة الكبرى من أفراد العينة لم يسبق اعتقالهم، ولم يتعرضوا للمساءلة القانونية بسبب اشتراكهم في الحراك الشعبي بنسبة 80.39%، بينما شكل أفراد عينة الدراسة الذين تم اعتقالهم مرة واحدة بسبب اشتراكهم في الحراك الشعبي ما نسبته 12.32%، ومرتين ما نسبته 3.92%، و 3 مرات وأكثر ما

جدول 1 - المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لمستوى توافر المهارات ومستوى أداء رجال الأمن للواجبات المنوطة بهم خلال الحراك الشعبي من وجهة نظر أفراد الدراسة

Table 1 - *Statistical averages and standard deviation of the level of skills and performance of security personnel in carrying out their duties during the civil movement from the viewpoint of the individuals in the study*

المجال	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	المستوى
مستوى توافر المهارات لدى رجال الأمن في التعامل مع الحراك الشعبي بشكل عام	3.29	0.67	متوسط
مستوى أداء رجال الأمن للواجبات المنوطة بهم خلال الحراك الشعبي.	3.52	0.70	مرتفع

جدول 2 - نتائج تحليل التباين لانحدار بعد: توافر المهارات لدى رجال الأمن في احتواء الحراك الشعبي

Table 2 - *Variance analysis of the skills security personnel have to contain the civil movement*

النموذج	مجموع المربعات	درجات الحرية	متوسط المربعات	قيمة (F)	مستوى دلالة (F)
الانحدار	17.4	10	1.74	*7.98	0.00
الفروق	74.84	343	0.218	-	-
المجموع	92.23	353	-	-	-
معامل الارتباط	0.781				
معامل التحديد (R^2)	0.609				
معامل التحديد (R^2) المعدل	0.589				

* ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة $a < 0.05$.

نسبته 3.36%، وأن النسبة الكبرى منهم يعتقدون بأن اشتراكهم حق مكفول في الدستور؛ لكون حراكاتهم كانت ذات طبيعة سلمية وتستجيب لتوجيهات رجال الأمن من حيث الالتزام بالأماكن المخصصة للحراكيين لتنظيم مسيراتهم واحتجاجاتهم لعدم الإضرار بمصالح الغير، فكانت سمة التعاون مع رجال الأمن هي السمة الغالبة على الحراكيين، وتم مقابلة ذلك من قبل رجال الأمن بالتعاون أيضًا وتقديم الخدمات لهم (العصائر والمياه)، وتتفق هذه النتيجة مع ما جاءت به دراسة (البداينة، 2014) بوجود علاقة طردية بين أدوار رجال الأمن وتعاملهم مع الحراكيين وقناعة كل طرف منهم بحقوق وواجبات الطرف الآخر.

4. 3. النتائج المتعلقة بمستوى توافر المهارات ومستوى أداء رجال الأمن للواجبات المنوطة بهم خلال الحراك الشعبي

للتعرف على مستوى توافر المهارات لدى رجال الأمن في التعامل مع الحراك الشعبي ومستوى أدائهم للواجبات المنوطة بهم خلال الحراك الشعبي، تم حساب المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لاستجابات أفراد الدراسة على مجالات استبانة الدراسة، والجدول 1 يبين أن مستوى توافر المهارات لدى رجال الأمن في التعامل مع الحراك الشعبي جاء بدرجة متوسطة حسب المعيار المعتمد في تفسير النتائج؛ حيث بلغ المتوسط الحسابي العام 3.29، بانحراف معياري 0.67، كما يتبين أن مستوى أداء رجال الأمن للواجبات المنوطة بهم خلال الحراك الشعبي جاء بدرجة مرتفعة حسب المعيار المعتمد في تفسير النتائج؛ حيث بلغ المتوسط الحسابي 3.52 بانحراف معياري 0.70.

وتفسر الدراسة أن مستوى توافر المهارات لدى رجال الأمن في التعامل مع الحراك الشعبي جاء بدرجة متوسطة؛ ما يدل على حرص رجال الأمن على التفاعل والتعاون مع المواطنين من أجل المحافظة على الأمن والتظاهر بشكل سلمي وحضاري بعيدًا عن العنف والإضرار بالمصالح العامة ومصالح المواطنين، وكان من أبرز هذه المهارات المتوافرة لدى رجال الأمن: ضبط الذات، تحمل الجهد والتعب لفترات طويلة، الالتزام بالهدوء أثناء المواقف الحرجة، التعامل بحرفية وذكاء في المواقف الطارئة، وجاءت هذه النتيجة متوافقة مع دراسة (الطناني، 2010) ودراسة (الحوراني، 2012) حيث أظهرتا

أن رجال الأمن يتمتعون بحرفية عالية ويمتلكون المهارات اللازمة.

ويرى الباحثون أن مستوى الأداء المرتفع لرجال الأمن للواجبات المنوطة بهم خلال الحراك الشعبي يشير إلى إيمان رجل الأمن بأن قيامه بالمهام المنوطة به نحو تحقيق الانضباط في سلوك الأفراد في الحراكات الشعبية، وتوفير التوعية الأمنية للأفراد، وإيجاد الشعور بالأمن والطمأنينة للأفراد المشاركين في الحراكات الشعبية، والتعاون الودي بين رجل الأمن والمواطن، سيؤثر إيجابيًّا على منع تفاقم الحراك الشعبي ووصوله إلى مرحلة العنف؛ الأمر الذي انعكس إيجابيًّا على استجابة أفراد الدراسة؛ فجاءت تصوراتهم لمستوى أداء رجال الأمن للواجبات المنوطة بهم خلال الحراك الشعبي مرتفعة.

وتتطابق هذه النتيجة مع ما جاء في (البداينة، 2014) بأن هناك اتجاهًا إيجابيًّا مرتفعًا نحو رجل الأمن من قبل المواطنين.

5. اختبار فرضيات الدراسة

لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة $a < 0.05$ لتوافر المهارات لدى رجال الأمن على احتواء الحراك الشعبي، ولاختبار فرضية الدراسة الأولى، تم إجراء اختبار تحليل الانحدار المتعدد الذي يوضح نتائجه الجدول 2. حيث تظهر نتائج تحليل الانحدار نموذج اختبار فرضية الدراسة الأولى؛ حيث بلغت قيمة (F) المحسوبة 7.98 عند درجات حرية 343.10، وهي قيمة دالة إحصائيًّا عند مستوى دلالة $a < 0.05$؛ ما يدعونا إلى رفض الفرضية الصفرية بمستوى دلالة 5% أي إن المتغيرات المستقلة مجتمعة لها تأثير معنوي على الانحدار، ويظهر من النتائج في الجدول 1 أن المتغيرات المستقلة فسرت 60.9% من التباين في تأثير العوامل المستقلة المتمثلة في فقرات بُعد (توافر المهارات لدى رجال الأمن العام) على المتغير التابع (احتواء الحراك الشعبي)، ويظهر من الجدول انخفاض الفرق بين قيمة معامل التحديد ومعامل التحديد المعدل، وتؤكد هذه النتيجة استقلالية المتغيرات المستقلة في تأثيرها على المتغير التابع كما هو مبين في جدول 1، ولمعرفة تأثير المتغيرات المستقلة على المتغير بصورة جزئية وتحديد معامل الارتباط الجزئي Partial Correlation بين المتغيرات المستقلة والمتغير التابع بمستوى دلالة 5%، تم استخراج قيم t وقيم معامل الارتباط الجزئي، والجدول 3 يوضح هذه النتائج.

ويظهر من النتائج المبينة في الجدول 3 ومن متابعة قيم اختبار (T) أن المهارات المتعلقة بـ(ضبط الذات، تحمل الجهد والتعب لفترات طويلة، ابتكار الأساليب المناسبة للسيطرة على الظروف الطارئة، احتواء المشكلات الطارئة قبل تفاقمها، الاستماع والرد على مطالب الحراكيين، إقناع الحراكيين بالتعاون معهم من أجل المحافظة على الأمن) لها تأثير معنوي في احتواء الحراك الشعبي؛

جدول 3 - نتائج تحليل الانحدار المتعدد لاختبار أثر توافر المهارات لدى رجال الأمن في احتواء الحراك الشعبي

Table 3 - *ANOVA test for the effect of security personnel skills in containing the civil movement*

المتغيرات المستقلة	B	الخطأ المعياري	قيمة (T)	الدلالة الإحصائية	الارتباط الجزئي
ضبط الذات	0.299	0.055	*5.44	0.00	0.282
تحمل الجهد والتعب لفترات طويلة	0.125	0.061	*2.04	0.04	0.110
التعامل بسرعة وذكاء وحرفية عالية مع المواقف الطارئة	0.036	0.050	0.72	0.47	0.039
تقبل الآراء والأفكار والمقترحات	0.013	0.048	0.28	0.78	0.015
ابتكار الأساليب المناسبة للسيطرة على الظروف الطارئة	0.102	0.054	*2.89	0.00	0.101
احتواء المشكلات الطارئة قبل تفاقمها	0.141	0.051	*2.75	0.01	0.147
الالتزام بالهدوء أثناء المواقف الحرجة	0.034	0.061	0.56	0.58	0.030
الاستماع والرد على مطالب الحراكيين	0.283	0.051	*5.54	0.00	0.287
إقناع الحراكيين بالتعاون معهم من أجل المحافظة على الأمن	0.085	0.046	*1.99	0.04	0.100
توصيل الأفكار للحراكيين من خلال تعابير الوجه وإيماءات الجسم	-0.050	0.043	-1.15	0.25	-0.062

* ذات دلالة إحصائية عند مستوى $a < 0.05$.

جدول 4 - نموذج تحليل التباين للانحدار لمستوى أداء رجال الأمن العام للواجبات المنوطة بهم في احتواء الحراك الشعبي

Table 4 - *ANOVA test the security forces' performance in containing the people's movement*

النموذج	مجموع المربعات	درجات الحرية	متوسط المربعات	قيمة (F)	مستوى دلالة (F)
الانحدار	0.313	9	2.82	*11.05	0.00
الفروق	87.851	344	0.255	-	-
المجموع	88.164	353	-	-	-
معامل الارتباط	0.801				
معامل التحديد (R^2)	0.641				
معامل التحديد (R^2) المعدل	0.629				

* ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة **a < 0.05**.

جدول 5 - نتائج تحليل الانحدار المتعدد لاختبار أثر مستوى أداء رجال الأمن العام للواجبات المنوطة بهم في احتواء الحراك الشعبي

Table 5 - *Multiple regression analysis: the effect of security officers' job performance in containing the civil movement*

المتغيرات المستقلة	B	الخطأ المعياري	قيمة (T)	الدلالة الإحصائية	الارتباط الجزئي
يحافظ رجال الأمن على انضباط سلوك الأفراد في الحراكات الشعبية	0.383	0.059	*6.44	0.00	0.328
يوفر رجال الأمن الخدمات الضرورية للحراكيين	0.172	0.064	*2.66	0.01	0.187
توفير التوعية الأمنية للأفراد في الحراكات الشعبية	0.152	0.061	*2.48	0.01	0.197
تحلي رجال الأمن بضبط النفس تجاه الإساءات الموجهة إليهم من بعض المشاركين في الحراكات الشعبية	0.067	0.055	*3.23	0.00	0.266
إيجاد التعاون الودي بين رجل الأمن والمواطن	0.042	0.062	0.68	0.50	0.036
يقوم رجال الأمن بحل الخلافات بين الأطراف المشاركة في الحراك الشعبي بطريقة ودية	0.021	0.075	*4.27	0.00	0.215
محافظة رجال الأمن على أمن ومصالح المواطنين من الاعتداء عليها من بعض الحراكيين	0.099	0.061	*3.62	0.00	0.287
الحرفية العالية لرجال الأمن في التعامل مع المخربين والمندسين في الحراكات الشعبية	0.048	0.057	*3.84	0.00	0.245
إيجاد الشعور بالأمن والطمأنينة للأفراد المشاركين في الحراكات الشعبية	-0.028	0.053	-0.53	0.60	-0.028

* ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة **a < 0.05**.

حيث بلغت قيمة (T) المحسوبة لهذه المتغيرات (5.44، 2.04، 2.89، 2.75، 5.54، 1.99) على التوالي، وهي قيم دالة إحصائيًّا عند مستوى الدلالة a < 0.05 ودرجات الحرية المماثلة لها، وبالتالي فإن هناك علاقة طردية ذات دلالة إحصائية بين هذه المتغيرات باحتواء الحراك الشعبي، ومن خلال نتائج الجداول 1 و2 يتضح رفض الفرضية الصفرية الأولى التي تنص على: «لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة a < 0.05 لتوافر المهارات لدى رجال الأمن لاحتواء الحراك الشعبي»، وقبول الفرضية البديلة التي تنص على «يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة a < 0.05 لتوافر المهارات لدى رجال الأمن لاحتواء الحراك الشعبي».

- لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى a < 0.05 لمستوى أداء رجال الأمن العام للواجبات المنوطة بهم في احتواء الحراك الشعبي، ولاختبار فرضية الدراسة الثانية، تم إجراء اختبار تحليل الانحدار المتعدد الذي يوضح نتائجه الجدول 3.

تظهر نتائج تحليل الانحدار في الجدول 4 نموذج اختبار فرضية الدراسة الثانية، حيث بلغت قيمة (F) المحسوبة 11.05 عند درجات حرية (344)، وهي قيمة دالة إحصائيًّا عند مستوى دلالة a < 0.05؛ ما يدعونا إلى رفض الفرضية الصفرية الثانية بمستوى دلالة 5% أي إن المتغيرات المستقلة مجتمعة لها تأثير معنوي على الانحدار، ويظهر من النتائج في الجدول 3 أن المتغيرات المستقلة فسرت 64.1% من التباين في تأثير العوامل المستقلة المتمثلة في فقرات بُعد (مستوى أداء رجال الأمن العام للواجبات المنوطة بهم خلال الحراك الشعبي) على المتغير التابع (احتواء الحراك الشعبي)، ويظهر من الجدول انخفاض الفرق بين قيمة معامل التحديد ومعامل التحديد المعدل، وتؤكد هذه النتيجة استقلالية المتغيرات المستقلة في تأثيرها على المتغير التابع كما هو مبين في جدول 3.

ولمعرفة تأثير المتغيرات المستقلة على المتغير التابع بصورة جزئية وتحديد معامل الارتباط الجزئي Partial Correlation بين المتغيرات المستقلة والمتغير التابع بمستوى دلالة 5%، تم استخراج قيم «t» وقيم معامل الارتباط الجزئي، والجدول 5 يوضح هذه النتائج.

يتضح من النتائج الواردة في الجدول 5 ومن متابعة قيم اختبار T أن مستوى الأداء المتعلق بـ(يحافظ رجال الأمن على انضباط سلوك الأفراد في الحراكات الشعبية، يوفر رجال الأمن الخدمات الضرورية للحراكيين، توفير التوعية الأمنية للأفراد في الحراكات الشعبية، تحلي رجال الأمن بضبط النفس تجاه الإساءات الموجهة إليهم من بعض المشاركين في الحراكات الشعبية، يقوم رجال الأمن بحل الخلافات بين الأطراف المشاركة في الحراك الشعبي بطريقة ودية، محافظة رجال الأمن على أمن ومصالح المواطنين من الاعتداء عليها من بعض الحراكيين، الحرفية العالية لرجال الأمن في التعامل مع المخربين والمندسين في الحراكات الشعبية) له تأثير معنوي في احتواء الحراك؛ حيث بلغت قيمة T المحسوبة لهذه المتغيرات (6.44، 2.66، 2.48، 3.23، 4.27، 3.62، 3.84) على التوالي، وهي قيم دالة إحصائيًّا عند مستوى الدلالة a < 0.05، ويتبين من خلال النتائج أن هناك علاقة طردية ذات دلالة إحصائية بين هذه المتغيرات واحتواء

جدول 6 - تحليل التباين لاختبار الفروق في متوسط إجابات أفراد عينة الدراسة عن مستوى توافر المهارات لدى رجال الأمن في احتواء الحراك الشعبي التي تعزى للاختلاف في خصائصهم الديموغرافية والاجتماعية

Table 6 - *ANOVA test differences in the skills of security personnel in containing the civil movement attributed to demographic and social characteristics*

مصدر التباين	مجموع المربعات	درجات الحرية	متوسط المربعات	قيمة F	الدلالة الإحصائية
الإقليم	75.3	2	37.67	*8.08	0.000
المحافظة	178.7	8	22.35	*9.97	0.000
النوع الاجتماعي	0.21	1	0.21	0.28	0.597
العمر	2.34	3	0.78	1.05	0.372
المستوى التعليمي	36.92	3	12.31	*6.50	0.000
مكان الإقامة	57.3	3	19.12	*5.64	0.000
الدخل الشهري	1.70	2	0.85	1.14	0.320
عدد مرات الاعتقال	1.091	3	0.36	1.60	0.189
مدى التعرض للاعتداء بالضرب من قبل رجال الأمن العام	0.224	1	0.22	0.99	0.322
الخطأ	246.8	331	0.75		
الكلي	724.7	358			

* ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة $p \leq 0.05$.

الحراك الشعبي، ومن خلال نتائج الجدولين 3 و4 يتضح رفض الفرضية الصفرية الثانية التي تنص على: «لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة $a < 0.05$ لمستوى أداء رجال الأمن العام للواجبات المنوطة بهم في احتواء الحراك الشعبي»، وقبول الفرضية البديلة التي تنص على: «يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة $a < 0.05$ لمستوى أداء رجال الأمن العام للواجبات المنوطة بهم في احتواء الحراك الشعبي.

- لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة $a < 0.05$ بين متوسط إجابات أفراد عينة الدراسة نحو مستوى توافر المهارات لدى رجال الأمن في احتواء الحراك الشعبي تعزى للاختلاف في خصائصهم الديموغرافية والاجتماعية، ولاختبار الفرضية الثالثة، تم إجراء اختبار تحليل التباين، وفيما يلي عرض للنتائج:

يتبين من خلال الجدول 6 ما يلي:

- وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسط إجابات أفراد العينة عن مستوى توافر المهارات لرجال الأمن في احتواء الحراك الشعبي تعود لاختلاف الإقليم الجغرافي؛ حيث بلغت قيمة (F) المحسوبة 8.08 وهي قيمة ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة $a \leq 0.05$، وقد كانت الفروق لصالح أفراد عينة الدراسة من إقليم الوسط، وكذلك وجود فروق تعزى لمتغير مكان المحافظة؛ حيث بلغت قيمة (F) المحسوبة 9.97 وهي قيمة ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة $a \leq 0.05$، وقد كانت الفروق لصالح أفراد عينة الدراسة من المقيمين في (العاصمة)، وقد يكون سبب ذلك هو نتيجة الاحتكاك اليومي بشكل مستمر مع رجال الأمن من خلال تواجدهم في أماكن تجمع الحراكيين، وكذلك وجود فروق تعود لمتغير المستوى التعليمي؛ حيث بلغت قيمة (F) المحسوبة 6.50 وهي قيمة ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة $a \leq 0.05$، وقد كانت الفروق لصالح أفراد العينة من المستوى التعليمي (بكالوريوس) ويفسر الباحثون ذلك بأن هذه الفئة هي الأكثر وعيًا بين الفئات الأخرى، وتقدر مدى توافر المهارات لرجال الأمن، وأخيرًا وجود فروق تعود إلى متغير مكان الإقامة؛ حيث بلغت قيمة (F) المحسوبة 5.64 وهي قيمة ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة $a \leq 0.05$، وقد كانت الفروق لصالح أفراد عينة الدراسة من سكان المدن.

جدول 7 - تحليل التباين لاختبار الفروق في إجابات أفراد عينة الدراسة عن مستوى أداء رجال الأمن للواجبات المنوطة بهم لاحتواء الحراك الشعبي التي تعزى للاختلاف في خصائصهم الديموغرافية والاجتماعية

Table 7 - *ANOVA test difference in the performance of security personnel in containing the civil movement attributed to demographic and social characteristics*

مصدر التباين	مجموع المربعات	درجات الحرية	متوسط المربعات	قيمة F	الدلالة الإحصائية
الإقليم	106.1	2	53.05	*5.80	0.000
المحافظة	216.7	8	27.10	*7.34	0.000
النوع الاجتماعي	0.95	1	0.95	*3.96	0.011
العمر	3.57	3	1.19	1.20	0.310
المستوى التعليمي	53.02	3	17.67	*8.83	0.000
مكان الإقامة	46.32	3	15.44	*7.58	0.000
الدخل الشهري	0.46	2	0.23	0.23	0.793
عدد مرات الاعتقال	1.091	3	0.36	1.60	0.189
مدى التعرض للاعتداء بالضرب من قبل رجال الأمن العام	0.224	1	0.22	0.99	0.322
الخطأ	328.0	331	0.99		
الكلي	896.1	358			

* ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة $p \leq 0.05$.

- أشارت النتائج إلى أنه لا يوجد فروق ذات دلالة إحصائية بين إجابات أفراد عينة الدراسة عن مستوى تأثير الإجراءات والسياسات الأمنية في احتواء الحراك الشعبي تعزى لاختلاف المتغيرات (النوع الاجتماعي، العمر، الدخل الشهري للأسرة) وعليه فإن متوسط إجابات أفراد عينة الدراسة عن مستوى توافر المهارات لدى رجال الأمن في احتواء الحراك الشعبي التي تعود لاختلاف المتغيرات المذكورة تعد متساوية.
- لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة $a < 0.05$ بين متوسط إجابات أفراد عينة الدراسة عن مستوى أداء رجال الأمن للواجبات المنوطة بهم لاحتواء الحراك الشعبي تعزى للاختلاف في خصائصهم الديموغرافية والاجتماعية، ولاختبار الفرضية الرابعة، تم إجراء اختبار تحليل التباين، وفيما يلي عرض للنتائج.

وقد كشفت النتائج في الجدول 7 ما يلي:

- وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسط إجابات أفراد العينة نحو مستوى أداء رجال الأمن للواجبات المنوطة بهم لاحتواء الحراك الشعبي ووجود فروق تعود إلى متغير مكان المحافظة؛ حيث بلغت قيمة (F) المحسوبة 7.34 وهي قيمة ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة $a \leq 0.05$، وقد كانت الفروق لصالح أفراد عينة الدراسة من المقيمين في (العاصمة، الزرقاء، البلقاء). وكذلك وجود فروق تعود إلى متغير النوع الاجتماعي؛ حيث بلغت قيمة (F) المحسوبة 3.96 وهي قيمة ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة $a \leq 0.05$، وقد كانت الفروق لصالح أفراد العينة من الإناث، وكذلك وجود فروق تعزى لمتغير المستوى التعليمي؛ حيث بلغت قيمة (F) المحسوبة 8.83 وهي قيمة ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة $a \leq 0.05$، وقد كانت الفروق لصالح أفراد عينة الدراسة من المستوى التعليمي (الدراسات العليا). وأخيرًا وجود فروق تعود إلى متغير مكان الإقامة؛ حيث بلغت قيمة (F) المحسوبة 7.58 وهي قيمة ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة $a \leq 0.05$، وقد كانت الفروق لصالح أفراد عينة الدراسة من سكان المدن؛ ما يشير إلى أن المقيمين في العاصمة والزرقاء والبلقاء ومن فئة الإناث ومن حملة شهادات الدراسات العليا ومن سكان المدن كانت لديهم نظرة إيجابية مرتفعة نحو مستوى الأداء لرجال الأمن للواجبات المنوطة بهم في احتواء الحراك الشعبي وبشكل أكبر عن باقي الفئات الأخرى.
- لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين إجابات أفراد العينة عن مستوى الأداء لرجال الأمن للواجبات المنوطة بهم في احتواء الحراك الشعبي تعود لاختلاف المتغيرات (العمر، الدخل الشهري) وعليه فإن متوسط إجابات أفراد عينة الدراسة نحو مستوى أداء رجال الأمن للواجبات المنوطة بهم التي تعزى لاختلاف المتغيرات المذكورة تعد متساوية.
- أن المهارات التي يمتلكها رجال الأمن العام ومستوى الأداء في الواجبات المنوطة بهم في تعاملهم مع الحراكيين في الحراكات الشعبية لها تأثير معنوي في احتواء الحراك الشعبي، وهنالك علاقة طردية بين المهارات التي يمتلكها رجال الأمن العام ومستوى الأداء في احتواء الحراك الشعبي، ويعزو الباحثون هذه النتيجة إلى فاعلية هذه المهارات ومستوى الأداء واستغلالها بشكل فعال من قبل رجال الأمن في تعاملهم مع الحراكيين؛ مثل: ضبط الذات، وتحمل الجهد والتعب لفترات طويلة، وابتكار الأساليب المناسبة للسيطرة على الظروف الطارئة، واحتواء المشكلات الطارئة قبل تفاقمها، والاستماع والرد على مطالب الحراكيين، وإقناع الحراكيين بالتعاون معهم من أجل المحافظة على الأمن، وقيام رجال الأمن العام بالمحافظة على انضباط سلوك الأفراد في الحراكات الشعبية، وتوفير رجال الأمن الخدمات الضرورية للحراكيين، وتوفير التوعية الأمنية للأفراد في الحراكات الشعبية، وتؤكد هذه النتائج ما أشار إليه (الطناني، 2010) بأن المهارات الإنسانية المتمثلة في مهارة الإقناع والتحدث وتكوين العلاقات الحسنة وتعاون الجمهور، وكذلك المهارات الذاتية؛ مثل: المهارات الجسمية وضبط النفس والمبادأة والابتكار متوافرة جميعها لدى رجال الأمن في تعاملهم مع المواطنين للمحافظة على الأمن في المجتمع.

6. التوصيات

بناءً على النتائج التي تم الوصول إليها فقد تم صياغة التوصيات التالية:

- عقد دورات متخصصة لرجال الأمن في مجال المهارات اللازمة للتعامل مع الحراك الشعبي؛ حيث أظهرت نتائج الدراسة أنها جاءت متوافرة بدرجة متوسطة.
- العمل على توعية وتثقيف المواطنين من خلال وسائل الإعلام المختلفة: المشاهدة، والمسموعة والمقروءة، ووسائل التواصل الاجتماعي بمهام رجال الأمن أثناء الحراك الشعبي، وأنها جزء من واجبهم الوطني؛ ما يسهم إيجابًا في زيادة درجة التعاون والتفاعل الإيجابي بين رجال الأمن والمواطنين بما يضمن المصلحة العامة ومصالح المواطنين.

- العمل على توعية رجال الأمن بالأثر الإيجابي الذي تعكسه مهاراتهم الأمنية وأداؤهم لواجباتهم في احتواء الحراك الشعبي في المجتمع الأردني.
- إجراء المزيد من الدراسات الميدانية المعمقة لمعرفة العوامل الأخرى التي أسهمت في احتواء الحراك الشعبي والإشادة بجهود رجال الأمن العام في الحراكات الشعبية من قبل الحكومة ومؤسسات المجتمع المدني.

المصادر والمراجع

المراجع العربية

أرسطو، طاليس. (1979). «الأخلاق» ترجمة: إسحاق حنين، الطبعة الأولى، الكويت: وكالة المطبوعات.

البداينة، وليد. (2014). اتجاهات الشباب الجامعي نحو دور العاملين في الأمن العام في التعامل مع الحراكات المطلبية في المجتمع الأردني، رسالة دكتوراه غير منشورة، كلية العلوم الاجتماعية، قسم علم الاجتماع، جامعة مؤتة، الأردن.

حسن، خولة عبد الحميد. (2012). مدركات الفساد لدى الحراك الشعبي الأردني، رسالة دكتوراه غير منشورة، كلية العلوم الاجتماعية، قسم علم الاجتماع، جامعة مؤتة، الأردن.

حسني، وليد. (2012). الشاهد والشهيد: الإعلام الأردني في زمن الثورات والحراك، التقرير السنوي لحالة الحريات الإعلامية في الأردن، مركز حماية وحرية الصحفيين، عمان، الأردن.

الحوراني، محمد عبد الكريم. (2012). الاستبعاد الاجتماعي والثورات الشعبية: محاولة للفهم في ضوء نموذج معدل لنظرية الحرمان النسبي، المجلة الأردنية للعلوم الاجتماعية، المجلد الخامس، العدد الثاني، ص229 ـ 248، الجامعة الأردنية، عمان.

رولاند، أيكرز.، وكريستين، سيلرز. (2013). نظريات علم الجريمة المقدمة والتقييم والتطبيقات، ترجمة البداينة، ذياب، الخريشة، رافع، عمان، الأردن: دار الفكر للنشر والتوزيع.

بني سلامة، محمد. (2013). الحراك الشبابي الأردني في ظل الربيع العربي: دراسة ميدانية ونوعية، عمان ـ الأردن: مركز البديل للدراسات والأبحاث.

سملسر، نيل. (1962). نظرية السلوك الجمعي، نيويورك، المطبعة الحرة.

الطراونة، محمد إبراهيم. (2008). «اتجاهات المواطن العربي نحو رجل الأمن: دراسة تطبيقية على المجتمع الأردني»، منشورات جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، الرياض.

الطناني، رامي محمد. (2010). مهارات رجال الشرطة في التعامل مع الجمهور وأثرها على فاعلية تقديم الخدمة الأمنية رسالة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم الإدارية، الجامعة الإسلامية، غزة.

غير، تيد روبرت (2004). لماذا يتمرد البشر، ترجمة مركز الخليج للأبحاث.

المرصد العمالي الأردني. (2013). (743) احتجاجًا عماليًّا خلال تسعة أشهر 10/12. www.labor-watch.ne.

مركز الفينق للدراسات الاقتصادية والمعلوماتية (2012). -http://www.phenixcenter.net/index.php/center.

مركز عدالة لدراسات حقوق الإنسان. (2012). اتجاهات الشباب الأردني في ظل الربيع العربي، عمان، الأردن.

مطر، جميل.، وآخرون. (2011). رياح التغيير في الوطن العربي، حلقات نقاشية عن مصر والمغرب وسوريا، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت.

المراجع الأجنبية

Charlton, A. (2018) French Police Defend Actions to Contain 'Yellow Vest' Protests, AP December 23, www.Time.com/ Article no. (5487652).